أثر تدخل حلف الناتو في ليبيا على الأمن العربي

د. سماح محمد سالم بيومى

مقدمة:

تُعَدُّ الحالة الليبية واحدة من اهم حالات التدخُّل الإنساني، حيث اتُّخذ قرار التدخُّل الدولي في ليبيا بموافقة صريحة من الأمم المُتَّحِدة عن طريق مجلس الأمن إعمالاً للفصل السابع من الميثاق بتفويض حلف الناتو للتدخُّل، وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف معلنة تطبيقًا للقرار (١٩٧٣): تنفيذ ومراقبة حظر التسلح، تحقيق منطقة الحظر الجوي، حماية المدنيين بما يضمن عقاب المسؤولين في ليبيا، وعلى رأسهم معمر القدافي الذي استمر في استخدام الطائرات والأسلحة الثقيلة المختلفة ضد المدنيين العزل من أجل قمع ثورتهم رغم التحذيرات الدوليَّة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع، وهو الأمر الذي دفع بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الليبي إلى مناشدة المجتمع الدولي بأن يتحرّك ويفرض حظرًا جويًا على ليبيا لإنقاذ المدنيين من القصف الجوي (١).

وهناك حقيقة لا يمكن إغفالها وهو أن التدخل الدولي الإنساني في الأزمة الليبية لا سيما عن طريق تدخل حلف الناتو ربما لن يكون الأخير من نوعه في المنطقة العربيَّة، وقد يتكرَّر إذا ما توافرت بيئة مماثلة (٢).

وفى ظل غياب إستراتيجيَّة عربيَّة للتعامل مع الأزمات التي تشهدها المنطقة، فإنّ هذا يعني ترسيخ آلية التدخُّل الدولي كحل لتلك الأزمات، وهو ما يمثل تهديدًا للأمن القومي العربي بصفة عامة، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار العلاقات المتنامية بين حلف الناتو وإسرائيل، وخطط الناتو لإصلاح المُؤسَّسات الدفاعية في الدول العربيَّة (حالة العراق نموذجًا) (٣).

ومما لا شك فيه أن هذا التدخل كانت له تداعيات على العديد من المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وما يهمنا في هذا المقام هو أثر التدخل الدولي الإنساني في ليبيا على الأمن القومي العربي، وهذا سيكون محور الدراسة من خلال هذه الورقة.

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة، والتساؤل الرئيسي التي تدور حوله يتمثل في "**ما هو أثر تدخل حلف الناتو في ليبيا على الأمن العربي؟**"، ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، منها ما يلي:

١) ما هو مفهوم التدخل الدولي؟

٢) ما هو مفهوم الأمن العربي؟

٣) ما هو مدى مشروعية تدخل حلف الناتو في ليبيا؟

٤) ما هي التأثيرات المتوقعة من جراء تدخل حلف الناتو في ليبيا على الأمن العربي؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تحليل الحالة محل البحث بشكل عميق، والوقوف على أبعادها وأطرافها، وتناول المتغيرات المرتبطة بها مما يؤدي إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

تقسيمات الدراسة: وتأسيساً على ما سبق فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: التدخل الدولي والأمن العربي
- المبحث الثاني: مدى مشروعية تدخل حلف الناتو في ليبيا
- المبحث الثالث: تدخل حلف الناتو في ليبيا والأمن العربي
- خاتمة

المبحث الأول

التدخل الدولي والأمن القومي العربي

نظراً لأن موضوع الدراسة يدور حول أثر تدخل حلف الناتو في ليبيا على الأمن العربي، فقد رأينا أن نتناول مفهوم كل من التدخل الدولي الدولي، والأمن العربي حتى تتضح الرؤية، ويحقق البحث أهدافه، ولذا تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نتناول في المطلب الأول مفهوم التدخل الدولي؛ في حين نتناول في المطلب الثاني مفهوم الأمن العربي.

المطلب الأول

مفهوم التدخل الدولي

لقد تم استخدام مفهوم التدخُّل فى القرن الماضي بكثرة خلال العقود التي تلت الحرب العالميَّة الثانية لوصف التفاعلات الدوليَّة، وعلى الرغم من قِدم هذا المفهوم فإنه لا يوجد اتفاق حول تحديد المقصود منه، الأمر الذي يؤدي إلى الاستخدام الغامض له عند وصف التفاعلات المختلفة، ولاسيما أن كلمة التدخُّل وصفية ومعيارية في آن واحد؛ فهي لا تصف ما يحدث فقط، وإنما تعطي أحكامًا قيمية كذلك (٤).

هذا وقد أخذ موضوع التدخُّل الدولي بعدًا جديدًا خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وكانت أغلب التدخُّلات هي تدخلات عسكرية بقصد تحقيق مصالح خاصة للمتدخل في تلك الدول، الأمر الذي فرض على القانون الدولي أن يتدخل من خلال إيجاد آليات معينة للقضاء على كافة مظاهر التدخُّل، وذلك حفاظًا على مقدرات الدول، وكرامتها، وسيادتها، سعيًا نحو تحقيق رفاهية الشعوب، في إطار من الاتفاقيات والمعاهدات المنظمة لعمليات التدخُّل الدولي المختلفة مهما كانت دوافعها وأسبابها وأهدافها (٥).

ويرى البعض أن مصطلح التدخُّل مصطلح غامض مثله مثل اصطلاح التهديد باستعمال القوة، وغيره من الاصطلاحات التي لم تحدد القانون الدولي أو ميثاق الأمم المُتَّحِدة معنى محددًا له (٦).

وعرَّف أحد كبار فقهاء القانون الدولي، الألماني شتروب التدخُّل الدولي بأنه تعرض دولة للشؤون الداخليَّة أو الخارجيَّة لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض إلزام الدولة المتدخل في أمرها على إتباع ما تمليها عليها في شأن من شؤونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة" (٧).

ويعرفه الدكتور محمد طلعت الغنيمي "بأنه تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها" (٨).

في حين ذهب الأستاذ الدكتور محمد مصطفى يونس إلى تعريف التدخُّل بأنه "عمل إرادي على درجة من الجسامة يباشره شخص قانوني دولي، بغية حرمان الدولة من التمتع بسيادتها واستقلالها (٩).

وكذلك عرف الأستاذ الدكتور على إبراهيم بأنه "سلوك أو عمل صادر عن دولةٍ ما تبحث عن التسلل داخل النطاق المقصور على دولة أخرى بهدف مساعدتها على تنظيم شؤونها الخاصة بها، أو الحلول محلها وتنظيمها بدلاً منها، أو تنظيمها بشكل معين حسب هوى ورغبة الدولة الأولى (١٠).

ويرى شارل روسو الفرنسي أن التدخُّل عبارة عن قيام دولة بتصرف، بمقتضاه تتدخل الدولة في الشؤون الداخليَّة والخارجيَّة لدولة أخرى، بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي والاقتصادي والنفسي والعسكري (١١).

ومن خلال التعاريف المذكورة، يبدو أن أغلب الفقهاء يجمعون على أن التدخُّل يكون من طرف دولة في شأن دولة أخرى، ولكننا نرى أن التدخُّل لا يشتمل فقط على الدول، بل يشمل أشخاص القانون الدولي كالمُنَظَّمات الدوليَّة والإقليميَّة والأشخاص، أي يتعدى الدول ومُمَارساتها اللاإنسانيَّة، بغرض التأثير على الدولة المتدخل في أمرها بإتيان أو الامتناع عن عمل من شأنه الإبقاء أو التغيير في أحد الأوضاع الراهنة في الدولة. وهناك إشارات عند الفقهاء من خلال تصديهم لمفهوم التدخُّل بأنه استبداد لا يستند على أساس قانوني، بل تعتمد على قوة الدولة في ممارسة الضغط بأشكاله المختلفة (١٢).

المطلب الثاني

مفهوم الأمن القومي العربي

فـي الحقيقـة لقـد تعـددت التعـاريف التـي قيلـت بـشأن الأمـن القـومي، ومـن هـذه التعريفات :

- يرى تامر كامل محمد أنَّ الأمن القومي يمكن أن يعرف بثلاث دلالات، بدلالـة التحـرر مـن الخـوف وانتفـاء التهديـدات، ودلالـة علاقتـه بالتنميـة، ودلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الأساسية (١٣).
- يرى جهاد عودة أن الأمن القومي يتعلَّق بالمحافظة على تطوير وحماية أشكال ووسائل الارتباط والاتصال بين الأفراد والتكوينات وأشكال الوجود فـي المجتمـع العربـي، علـى أن تكـون هـذه الأشـكال والوسـائل قائمـةً علـى التراضي بين الأطراف (١٤).
- يعرف سعدي صالح السعدي الأمن القومي بأنه المحصِّلة النهائية لمستوى ودرجـة التحـصين الـذاتي مـن داخـل الكيـان الـسياسي ولمـستوى ودرجـة الحصانة الموضوعية من الخارج لذلك الكيان (١٥).
- يـذهب "فريـدريك هارتمـان" إلـى أن الأمـن القـومي، هـو جـوهر المـصالح القوميـة الحيويـة للدولـة، والمـصلحة الحيويـة للدولـة، هـي المـصلحة التـي تدخل الدولة من أجلها الحروب فورًا أو في فترة لاحقة (١٦).
- يـرى "والتـر ليبمـان" أنَّ الأمـن القـومي للدولـة، هـو أن الدولـة تكـون آمنـةً، عنـدما لا تحتـاج للتـضحية بمـصالحها المـشروعة لتجنُّـب الحـرب، وقـدرتها في حالة التحدي على حماية هذه المصالح بشن الحرب على الغير؛ فأمن الدولة لديه مساوٍ لقوتها العسكرية، والأمن العسكري مع القدرة على مواجهة أي هجوم مسلح، والقضاء عليه (١٧).

- مع تزايد الاهتمام بالظاهرة الاقتصاديَّة والقوة الاقتصاديَّة، ظهر اتجاه يعرِّف الأمن القومي على أنه التنمية والازدهار والاستقرار الاقتصادي، والاكتفاء الذاتي والرفاهية؛ ويؤكد رائد هذا الاتجاه "ماكنمارا" أن الأمن هو التنمية، ويركِّز على العلاقة المباشرة بين درجة الاستقرار والوضع الاقتصادي للدول؛ حيث إنَّ الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة (١٨).

ومن التعريفات السابقة، يمكن القول بأن للأمن القومي أبعادًا سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة وعسكرية وأيدلوجية وجغرافيَّة ولها كلها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها، وذلك على النحو التالي:

- البُعد السياسي: وهو ذو شقين داخلي وخارجي يتعلَّق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخليَّة وبالسلام الاجتماعي، تراجع القبلية والطائفية بما يحقِّق دعم الوحدة الوطنية. أمَّا البُعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليميَّة في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتحكمه مجموعة من المبادئ الإستراتيجيَّة التي تحدِّد أولويات المصالح الأمنية وأسبقياتها (١٩).

- البُعد الاقتصادي: إن مسائل الاقتصاد والدفاع والأمن كل لايتجزأ ولذلك فإن مجال الأمن القومي هو الإستراتيجيَّة العليا الوطنية التي تعنى بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسيَّة. كذلك النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيستان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الإستراتيجيَّة وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية.

- البُعد الاجتماعي: بغير إقامة عدالة اجتماعيَّة من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي

للخطر، ويرتبط هذا البُعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيس لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسيَّة ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب أحيانًا السيطرة عليه وبخاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعيَّة (٢٠).

- البُعد العسكري: فتتحقَّق مطالب الدفاع والأمن والهيبة الإقليميَّة من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الإستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي بواسطة الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها. والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسة في تأييد السياسة الخارجيَّة للدولة وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الإقليمي، ويمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المُسَلَّح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم.

- البُعد الأيديولوجي الذي يعزز ويؤمن انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجيَّة والداخليَّة ويوسع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة وبأمن الوطن والمواطن وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة.

- البُعد الجغرافي: تحكمه دلالات الموقع الجغرافي وحدودها الطبيعية مع الدول المجاورة، وعلاقات التحالف وحسن الجوار والمصالح القومية الحيوية ودور الدولة في السيطرة على الممرات المائية والمضايق وتأثيرها

على التجارة العالميَّة وصادرات الطاقة وحركة الأفراد والسلع عبر الحدود المشتركة مع البلدان المحيطة بالدولة (٢١).

ومما سبق يمكن القول بأن مفهوم الأمن القومي العربي ينصرف إلى قدرة الدول العربية مجتمعة كليا أو جزئيا على الدفاع عن نفسها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وتقوية ودعم هذه القدرات بتنمية الإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والتقنية استنادا للخصائص الجيوسياسية والسياسية والحضارية التي تتمتع بها أخذا بالاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لِكُلّ دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي الذي يعتبر الركن الأساسي في الأمن الإقليمي وفي استقرار المنطقة كما إن مفهوم الأمن القومي العربي يعتبر وسيلة للحفاظ على الانتماء القومي وتعزيز الهوية العربية ويمثل عنصرا أساسيا في الربط بين الدول العربية وصيانة مصالحها الوطنية والقومية وتحقيق نمائها (٢٢).

ويمكن القول بأن الأمن القومي العربي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمّة العربية، ضمن الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها، بعيداً عن أي تهديد داخلي أو خارجي، مباشر أو غير مباشر، لوجودها القومي أو لحركة تطوّرها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري (٢٣).

والأمن القومي العربي يرتبط بحقيقة مزدوجة: الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر، الحاضر باعتباره إحدى مراحل التطور العربي، ممّا يعني النظر إلى الأمن القومي كتطبيق مؤقت للأمن القومي وليس كبديل له؛ والمستقبل باعتباره يتضمّن المراحل الأخرى ومن بينها الوحدة (٢٤).

ومن هنا يمكن القول بأن مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة يدور حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية. ولما كان هذا المفهوم يتضمّن تخطّي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل

يلبّي احتياجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون. وهذا يعني أنّ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة (٢٥).

وبناءً على ما تقدم فإنّنا لا يمكن أن نفهم وجود أمن قومي للعراق مستقل عن الأمن القومي السوري أو الأردني، أو أمن قومي للسودان مستقل عن الأمن القومي المصري، وهكذا فإنه لا يمكن بأية صورة من الصور تحقيق الأمن القومي لأية دولة عربية بمعزل عن الدول العربية الأخرى، ويمكن أن نطلق على هذا المفهوم للأمن مصطلح "الأمن الجماعي المشترك"، الذي يشتمل على شقّين (٢٦) :

- الأول وقائي: يتمثّل في الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون وقوع العدوان أو تهديد الأمن القومي.
- والثاني يتضمّن التوازن والاستقرار: ويشمل الدول التي تواجه تهديداً مباشراً لوجودها، الأمر الذي يمكنها من توظيف مواردها وطاقاتها لتقوية قدرات الدول المجابهة (طموحات غير متحققة واقعياً).

المبحث الثاني

مدى مشروعية تدخل حلف الناتو في ليبيا

مما لا شك فيه أن عملية التدخُّل الدولي بصفةٍ عامة، والتدخُّل الدولي في النزاعات الداخليَّة بصفة خاصة من القضايا التي أثارت جدلاً كبيرًا بين الدول والفقه والقضاء الدوليين كما اختلفت حولها مواقف المُنَظَّمات الدوليَّة والعالميَّة والإقليميَّة (٢٧)، ويعتبر التدخُّل الدولي في ليبيا إحدى حالات التدخُّل الدولي الإنساني (٢٨).

وعلى الرغم من وصفه بأنه إحدى حالات التدخل الدولي الإنساني، إلا أنه أثار جدلاً قانونياً وسياسياً حول مشروعيته، وفي هذا المبحث سيدور حديثنا حول مدى مشروعية تدخل حلف الناتو في ليبيا، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين؛ نتناول في المطلب الأول تدخل حلف الناتو في ليبيا، ثم نتناول في المطلب الثاني الجدل القانوني والسياسي حول تدخل حلف الناتو في ليبيا.

المطلب الأول

تدخل حلف الناتو في ليبيا

في ١٧ فبراير ٢٠١١، قام الشعب الليبي بالثورة على نظام العقيد معمر القذافي المستبد، والذي دام ٤٢ عاماً. وبعد ثمانية أُشهر فقط قُتل القذافي في معركة للسيطرة على مسقط رأسه سرت، وهلل الليبيون لانهيار نظام القذافي وفرحوا بحريتهم التي طالما حلموا بها(٢٩).

ولقد تصاعدت حدة الصراع بسرعة، وفرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات على ليبيا في ٢٦ فبراير، اتسع نطاقها في ١٧ مارس لتشمل تقويضاً بالتدخل العسكري الأجنبي المحدود وتجميد أصول ليبيا الخارجية. وفي ٢٣ أكتوبر أعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة للحاكم السابق معمر القذافي. وفي ٢٢ نوفمبر أعلن المجلس الوطني الانتقالي عن تشكيل حكومة انتقالية جديدة وعن خطط لإجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٣ يونيو ٢٠١٢، وألغى تجميد معظم أصول

ليبيا الخارجية في ١٦ ديسمبر لإفساح الطريق أمام عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعها الطبيعي (٣٠).

وفي الحقيقة لقد كشفت دراسة علمية أجريت خلال ثورة السابع عشر من فبراير أن البطالة وعدم تمتع المواطن الليبي بكافة حقوقه وانتشار ظاهرة الفساد والوساطة والمحسوبية ونهب ثروات الوطن جميعها أسباب أدت إلى تدني قيم المواطنة لدى الليبيين. وذكرت الدراسة أن الفساد وسوء الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة جميعها أسباب ساعدت على اندلاع الثورة، بالإضافة إلى انتشار الوساطة والمحسوبية بين بعض أفراد الأجهزة الأمنية، وضعف تأمين سبل العيش الكريم للأسر الفقيرة وتوفير احتياجاتهم الأساسية (٣١).

ويعد تولي أشخاص غير مؤهلين علميًا ودينيًا المناصب السيادية من بين الأسباب الرئيسية لقيام الثورة، ناهيك عن الصلاحية المفرطة لأفراد الأمن بانتهاك خصوصية أي مواطن في منطقته باعتقاله دون شرط، وكذلك قسوة رجال الأجهزة الأمنية في التعامل مع المواطن، والاعتماد على القبلية في اختيار القيادات للمناصب العليا. وبحسب ما جاء في الدراسة فإن غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام وكشف التجاوزات وتهميش مشاركة الشباب في إدارة الشؤون العامة للوطن، بالإضافة إلى الاستقرار والغموض في القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الدولة كلها أمور جعلت المطالبة بالتغيير والإصلاح أمرًا لابد من قيامه (٣٢).

وجدير بالذكر أن الدراسة لم تغفل عن كشف أن عدم تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب ودراسة مشكلاته لمعالجة قضاياهم وتعزيز مواطنتهم داخل الوطن وخارجه كلها أسباب ساعدت في انفجار ثورة السابع عشر، وهناك سببٌ آخر لا يمكن تجاهله أو نسيانه ألا وهو اختزال ليبيا في عائلة واحدة وظهور مبدأ التوريث في الحكم (٣٣).

وهذه العوامل مجتمعة دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوةً وضعفًا عبر الزمن وصولاً إلى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فبراير ٢٠١١م، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات، وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات. تلك الاحتجاجات إضافة إلى تعارض برامج الإصلاح التي

قادها رئيس الوزراء شكري غانم (٢٠٠٣-٢٠٠٦) مدعومة من سيف القذافي، مع مصالح بعض قيادات الحرس القديم من اللجان الثورية، ورجال الأعمال الذين تضررت مصالحهم بفك الحصار عن ليبيا والانفتاح على الغرب، قادت إلى استقالة شكري غانم وتولي نائبه البغدادي المحمودي ذي التوجه المحافظ (٣٤).

ونظراً للجرائم التي ارتكبتها قوات القذافي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تلك الجرائم التي وصفت بأنها جرائم دولية كالجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، الأمر الذي اتخذه المجتمع الدولي كذريعة تبرر التدخل العسكري في ليبيا.

والجدير بالذكر أن هناك حقيقة لا يجب إغفالها، وهو أن التدخُّل العسكري في ليبيا كان خيارًا متاحًا منذ بداية الثورة، فقد زعمت الولايات المُتَّحِدة الأمريكية أنها تتواصل مع ممثلين عن ثوار ليبيا الذين سيطروا على مزيد من المدن، وتوجهوا لتشكيل هيئة تشرف على المرحلة الانتقالية، وقالت وزيرة الخارجيَّة الأمريكية هيلاري كلينتون آنذاك: "إن حكومتها مستعدة لتقديم كل أشكال المساعدة للمحتجين على نظام "القذافي"، كما هددت الإدارة الأمريكية بعمل عسكري ضد ليبيا، وكانت هناك توقعات آنذاك بفرض حظر جوي عليها، كما حدث مع العراق قبل احتلاله (٣٥).

وفي ١٧ مارس ٢٠١١ تبنَّى مجلس الأمن الدولي القرارَ رقم ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي سمح باتخاذ "كافة التدابير الضرورية" من أجل "حماية المدنيين والمناطق المدنية المهددة بالهجوم في الجماهيرية العربيَّة الليبية" والتي تفتقر إلى "قوة احتلال أجنبية" (٣٦).

وفي ١٩ مارس ٢٠١١، بدأت قوات عسكرية من فرنسا (عملية هارماتان) والمملكة المُتَّحِدة (عملية إيليمي) والولايات المُتَّحِدة (عملية فجر الأوديسة) بتنفيذ الهجمات داخل ليبيا (٣٧). وتولَّى حلف الناتو قيادة العمليات ضمن منطقة الحظر الجوي بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١١، ونفَّذت القوات التابعة لدول الحلف الضربات الجوية بنفسها. وتولَّى الحلف قيادة كافة العمليات الهجومية التي نفذتها ١٨ دولةً من أعضاء الحلف ومن الشرق الأوسط ضمن عملية "الحامي الموحد" بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ (٣٨).

ولكن التساؤل الذي يمكن إثارته الآن، ما هو مدى مشروعية تدخل حلف الناتو في ليبيا، وهو ما سيسعي الباحث الإجابة عليه من خلال المطلب التالي.

المطلب الثاني

الجدل القانوني والسياسي حول تدخل حلف الناتو في ليبيا

اتفق الفقه الدولي على مجموعة من الشروط إن توافرت في التدخُّل الدولي الإنساني تضفي عليه شرعيته، وهذه الشروط يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: ضرورة أن يتم التدخُّل الدولي الإنساني بإرادة دوليَّة جماعية، وأن يستند إلى قرار صادر عن منظمة الأمم المُتَّحِدة أو إحدى المُنَظَّمات الدوليَّة (٣٩).

وفي الحقيقة يمكن القول بأنه في حالة ليبيا تم تحقق هذا الشرط؛ حيث يمكن القول بتوافر إرادة دولية جماعية للتدخل الدولي الإنساني في الثورة الليبية لحماية المدنيين والمدن الآهلة بالسكان من أعمال القصف العشوائي من قبل كتائب القذافي والمرتزقة المأجورين، كما أنَّ قرار التدخُّل الدولي الإنساني في الثورة الليبية صدر عن مجلس الأمن الذي يعد الجهاز الرئيس في منظمة الأمم المُتَّحِدة، وهو صاحب الاختصاص الأصيل، في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ثانيًا: ضرورة تغليب الطابع الإنساني، بمعنى أنَّ التدخُّل الدولي الإنساني يجب أن يهدف إلى إعمال ما تقضي به مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من خلال المساهمة في وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبالفعل لقد ارتكبت كتائب القذافي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وبعبارة أخرى فإن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي، وبما تُمثِّله من مُخالفة صريحة لعددٍ من الاتفاقيات الدوليَّة والإقليميَّة، والتي ارتقى البعض منها إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانيَّة، وجرائم حرب، كانت سببًا لتدخل المجتمع الدولي في الثورة الليبية، معتمدًا على التدخُّل الدولي الإنساني كآلية دوليَّة فاعلة لحماية المدنيين في ليبيا من نظام انتهاك القوانين الدوليَّة، بل وحتى الأعراف الدوليَّة (٤٠). ومن

ينظر إلى قرار مجلس الأمن، يجد أنه أكد على أن التدخل يستند في المقام الأول والأخير على اعتبارات إنسانيَّة.

ثالثًا: استنفاد الوسائل السلمية قبل الشروع في تفعيل التدخُّل الدولي الإنساني باستخدام القوة (٤١).

وبالاطلاع على قرارات مجلس الأمن بشأن الثورة الليبية تجد أنها جاءت متدرجة من حيث التدابير التي تم فرضها على السلطات الليبية، حيث جاءت على النحو التالي:

- حظر الأسلحة.
- حظر السفر على مجموعة مُحدَّدة من الأفراد المتهمين بارتكابهم لانتهاكات حقوق الإنسان، والذين ذكرهم القرار بالاسم وتجميد أرصدتهم.
- إمكانيَّة واستعداد المجتمع الدولي تعزيز هذه التدابير إذا لم تمتثل السلطات الليبية.
- إمكانيَّة واستعداد المجلس لتعديل هذه التدابير وحتى رفعها (٤٢).

ونظرًا لعدم امتثال السلطات الليبية للتدابير السابقة، فقد تم إصدار قرار آخر، والذي بموجبه تم تفعيل التدخُّل الدولي الإنساني كآلية فاعلة، وأخيرة لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (٤٣).

رابعًا: توافر مبدأ مسؤولية الحماية: ويمثِّل مبدأ مسؤولية الحماية تحولاً كبيرًا في نهج الأمم المُتَّحِدة للتعامل مع الأزمات الإنسانيَّة في القرن الواحد والعشرين، وتأسس وتطور مبدأ مسؤولية الحماية نتيجة لأزمات إنسانيَّة عديدة مر بها العالم في التسعينيات من القرن الماضي، وردًا على الجدل القائم حول شرعية التدخُّل الإنساني من خلال المُمَارسات الميدانية لمجلس الأمن، وقد تم استخدام مبدأ مسؤولية الحماية كتبرير للتدخل في الشؤون الداخليَّة للدول ذات السيادة على أساس أن حكومات الدول المستقلة لا تريد أن تحمي سكانها المدنيين من التهديدات الجسدية أو غير قادرة على ذلك (٤٤).

وطبقًا لهذا المبدأ حينما تكون الدولة عاجزةً أو غير راغبة في وقف الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان، فإنَّ هذا الأمر يستدعي اتخاذ تدابير مناسبة، إلى أن يصل الأمر إلى حد تدخُّل المجتمع الدولي (٤٥)، وبالفعل هذا ما حدث في ليبيا، حيث لم تقم السلطات الليبية بوقف مثل هذه الانتهاكات، بل إنها تمادت فيها.

خامسًا: شرط وقوع الفعل المخالف قبل تفعيل التدخُّل الدولي الإنساني: وهو ما وقع بالفعل في الثورة الليبية، فالنظام قام بانتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من قتل واغتصاب، وحرمان المتظاهرين من حرية التجمع وحرية التعبير، كما استخدم النظام في ليبيا قواته الجوية والبحرية والبرية، وقصف المدن عن بعد وبشكل عشوائي، واستخدم كذلك المرتزقة في عمليات مختلفة منها القتل والاغتصاب وغيرها، وكل ذلك قام به النظام قبل صدور القرار رقم (١٩٧٠) لسنة ٢٠١١، وهو ما يعني أن التدخُّل الدولي الإنساني في الثورة الليبية لم يكن تدخلاً وقائيًا ولا تدخلاً استباقيًا، وإنما جاء كرد فعل لما اقترفه النظام الليبي من مخالفات للقانون الدولي الإنساني، وكرد فعل للانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان (٤٦).

سادسًا: شرط ضرورة تناسب رد فعل المجتمع الدولي مع جسامة وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان: حرص مجلس الأمن في قراره رقم (١٩٧٣) لسنة ٢٠١١، وتحديدًا في الفقرة التي أجاز من خلالها التدخُّل الدولي الإنساني في الثورة الليبية، أن يضمنه: "... استبعاد أية قوة احتلال أجنبية أيًا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية"، وهذا الحرص من مجلس الأمن مثَّل في أحد جوانبه محاولة لضبط ردود أفعال الدول المشاركة في التدخُّل الدولي الإنساني حتى لا تتطور لما هو أبعد من وقف انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا (٤٧).

المبحث الثالث

تدخل حلف الناتو في ليبيا والأمن العربي

يرى البعض أنَّ هناك العديد من المؤشرات تقريبًا تدل على أنَّ الوطن العربي مقبل على شكل من أشكال فوضى التي بالطبع وبنظرة تاريخية ستكون مصحوبة بتدخُّلات أجنبيَّة كمحاولة لصنع وطن عربي ممسوخ فاقدًا لهويته العربيَّة والإسلامية. ويأتي الغرب المستعمر دائمًا متخفيًا، وبذرائع مختلفة فالقواعد العسكرية الأمريكية التي تملأ دول الخليج الآن تم إنشاؤها في التسعينيات بعد غزو العراق للكويت، وجاءت القوات الأمريكية "بدعوى تحرير الكويت"، ولكنها لم تخض معارك ولم تعرض حياة جنودها للخطر، بل كانت الجيوش العربيَّة هي التي في المقدمة، تلك الجيوش التي ما كان ليحركها الحكام العرب إلا بعد أن صدرت لهم التعليمات والأوامر الأمريكية، وكان الأولى والأجدر تحريك الجيوش لنصرة القضية الفلسطينية ودعم المقاومة والقضاء على الكيان الصهيوني الذي يرتكب أبشع المجازر في حق العرب (٤٨).

ومما لاشك فيه أنَّ دخول حلف الناتو على خط التفاعلات في المنطقة العربيَّة، وكذلك دول الخليج ستكون له تداعيات عديدة على الأمن الإقليمي في تلك المنطقة، خاصة في ظل التحول الذي طرأ على إستراتيجيَّة الحلف من مستوى حوار إلى مستوى شراكة أكثر ديناميكية وعملية من ناحية، وفى ظل الخلل الذي تعانيه المنطقة والذى تم تكريسه بالغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ من ناحية أخرى (٤٩).

والجدير بالذكر أنه لم يكن هناك تدخل مباشر من قبل حلف الناتو في الأزمات العربيَّة ما قبل الثورات التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن (٥٠)، وإنما شارك أعضاء الحلف الرئيسيون خلال أزمتين؛ كانت الأزمة الأولى هي حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، التي شاركت بها الولايات المُتَّحِدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، لضمان عدم سيطرة العراق على نفط دولة الكويت أو نفط المنطقة الشرقية من المملكة العربيَّة السعودية، مما كان سيعني تغيير المشهد الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي. أما الأزمة الثانية، فكانت خلال الحرب العراقية– الإيرانية، حيث شارك بعض أعضاء الحلف في عملية عسكرية استهدفت تأمين

إمدادات النفط من خلال حماية عبور ناقلات النفط عبر الخليج. وتمكَّنت الدولُ الحليفة من أسر بعض السفن الإيرانية التي كانت تقوم بزرع ألغام مضادة في الخليج، واشتبكت في إطلاق نيران مع القوات الإيرانية التي استغلت منصات النفط لمهاجمة السفن. ومع أن تلك العملية لم يضطلع بها الحلف كمؤسسة، فإنها تُمَثِّل نموذجًا على تعاون "ائتلاف من الدول الراغبة" لتأمين منطقة إستراتيجيَّة (٥١).

وجدير بالذكر أيضاً أن أهداف حلف الأطلنطي في المنطقة العربيَّة تبدو ترجمةً أو صدى لسياسة الولايات المُتَّحِدة التي ترمي إلى حماية مصالحها الحيوية، والسعي لترسيخ هيمنتها، عبر حماية منابع النفط وضمان استمرار وأعمال التخريب، والتحكم،«الإرهاب» تدفقه إلى المراكز الرأسمالية بأسعار مقبولة، كما أنَّ مكافحة نشاطات التطرُّف الإسلامية، هي أساليب استخدمتها واشنطن كأداة للتدخل في شؤون المنطقة (٥٢).

ويمكن القول بأن تدخُّل حلف الناتو في الأزمة الليبية على أثر قيام الثورة الليبية لسقوط نظام القذافي، يُعَدُّ انتهاءً عمليًا للحدود بين ما هو عالمي وما هو إقليمي (٥٣).

وفي هذا الصدد، تُعَدُّ ليبيا ثغرةً مهمةً لنفاذ حلف الناتو للقارة الإفريقيَّة التي تُمَثِّل تهديدًا لمصالح أعضائه، من حيث تزايد مُعدَّلات الهجرة غير الشرعية، ناهيك عن المصالح النفطية. أما التحدي الأهم الذي يواجهه الحلف، فهو التصدي لتنظيم القاعدة في دول الشمال الإفريقي (٥٤).

ويمكن القول إن ولوج منظمة عسكرية بحجم ووزن الناتو إلى المنطقة العربيَّة يُعَدُّ تطورًا مهمًا بالنسبة للأمن القومي العربي على أكثر من صعيد. إن منح الحلف لنفسه حق القيام بـ"المهام الأمنية" في مناطق مختلفة من العالم، وهو مصطلح فضفاض قدم بموجبه دعمًا للولايات المُتَّحِدة في غزوها للعراق، ثم التدخُّل في ليبيا، يعني فقدان الجامعة العربيَّة– وهي الكيان المؤسسي الذي يجسد هوية الأمن القومي العربي– زمام المبادرة بشأن الأزمات العربيَّة لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي (٥٥).

كما أنَّ ذلك يشير إلى إمكانيَّة تدخُّل حلف الناتو في أزمات أخرى، وبخاصة تلك التي ترتبط بالموارد المائية في دول حوض النيل. إذ ورد في المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الصادر في عام ٢٠١٠، أنَّ "قضايا ندرة المياه والتغيُّر المناخي وازدياد حجم الطلب على موارد الطاقة تُشَكِّل محاور أخرى للبيئة الأمنية التي سوف يضعها الحلف في بؤرة اهتمامه، خلال المرحلة القادمة، لتأثيرها في خطط الحلف وعملياته". من ناحية ثالثة، تُمثِّل العلاقات الأطلسية- بالكيان الصهيوني المتنامية تحديًا جديدًا للدول العربيَّة، وبخاصة في ظل استمرارية انحياز الولايات المُتَّحِدة الأمريكية للكيان الصهيوني. وهو ما عكسه خطاب الرئيس الأمريكي بشأن الشرق الأوسط في ١٩ مايو ٢٠١١ بالقول "إن التزام الولايات المُتَّحِدة بأمن الكيان الصهيوني لا يتزعزع" (٥٦).

والجدير بالذكر أن حلف الناتو قد وافق عام ٢٠٠٩ على مشاركة الكيان الصهيوني- بناء على طلبها- في عمليات المسعى النشط التي يقوم بها الحلف في البحر المتوسط، بما يعنيه ذلك من أن الدول التي ستكون في حالة عداء مع الكيان الصهيوني ربما تواجه الناتو (٥٧).

ومما لا شك فيه أنه في ظل الوجود الأطلسي في المنطقة العربيَّة، فإنَّ الحلف سيكون طرفًا في الترتيبات الأمنية المُستقبليَّة. وقد تصبح منطقة الخليج، التي لم ينشأ فيها حتى الآن نظام أمني إقليمي، جزءًا من "فكرة الناتو الشرق أوسطي". وهي إحدى الصيغ التي طرحت لأمن الخليج، وتضم إلى جانب دول الخليج الدول الأخرى "المُعْتَدِلة"، بالإضافة إلى أطراف أخرى من دول الجوار (٥٨).

وفي نهاية هذا المبحث يمكن القول: إن الوجود المباشر لقوات حلف الناتو في ليبيا، حتى وإن اقتصر هدفه على تدريب قوات الأمن الليبية، من شأنه أن يرتب نتائج بالغة الخطورة بالنسبة للأمن القومي العربي من عدة نواحٍ منها (٥٩):

- الحد من القرارات الإستراتيجيَّة لصانع القرار العربي: إن اكتمال الوجود العسكري الكثيف في المنطقة، ابتداءً بالاحتلال الأمريكي للعراق، ومرورًا بوجود قوات حلف الناتو في ليبيا، وانتهاء بإمكانيَّة استدعاء دولة جنوب

السودان لقوات دوليَّة للحماية من تهديدات السودان مستقبلاً، في ظل استمرار قضايا مُثار نزاع بين الجانبين، يعني أن عناصر نظرية شدَّ الأطراف لإضعاف منطقة الوسط تكون قد اكتملت أركانها في الحالة العربية.

- يظل الأمن القومي العربي مرتهنًا بمدى استقرار الأوضاع الداخليَّة في ليبيا. وربما ترى بعض التيارات السياسيَّة الليبية أو تنظيم القاعدة أن وجود الناتو يُعَدُّ بمنزلة "احتلال" يتطلَّب "الكفاح المُسلَّح". يعني ذلك أننا قد نكون إزاء صراع ممتد يُعَدُّ تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن الأوضاع الحالية في ليبيا، بالإضافة إلى تقسيم السودان، وغيرها كلها مقدمات لإضعاف سيادة الدول، ومن ثم فهي بيئة مُلائمة لعمل حلف الناتو، ومن ثم فإنَّ تدخل الناتو في الأزمة الليبية ربما لن يكون الأخير من نوعه في المنطقة العربيَّة، وقد يتكرَّر إذا ما توافرت بيئة مماثلة.

وعلى هذا جاءت هذه الدراسة لتناقش أثر تدخل حلف الناتو في ليبيا على الأمن العربي، وجاء تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول ليناقش مفهوم التدخل الدولي ومفهوم الأمن القومي العربي، ثم تناولنا في المبحث الثاني مدى مشروعية تدخل حلف الناتو في ليبيا، ثم تناولنا في المبحث الثالث تدخل حلف الناتو في ليبيا والأمن العربي.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١) يعد الأمن القومي من ضرورات وجود الأمم، ومطلب الإنسان العربي من المحيط إلى الخليج.

٢) التدخُّل في ليبيا، يعني فقدان الجامعة العربيَّة– وهي الكيان المؤسسي الذي يجسد هوية الأمن القومي العربي– زمام المبادرة بشأن الأزمات العربيَّة لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي.

٣) إن هناك تأثيرات سلبية عديدة لتدخل حلف الناتو على الأمن القومي العربي منها ظاهرة تدفق الأسلحة إلى بعض الدول لا سيما في مصر وانخفاض حجم العمالة، وقد اتفق الجميع على أن أمن مصر يعد محوراً أساسياً في أمن الدول العربية.

٤) لا شك إن إمكانية حدوث تقسيم للدولة الليبية يهدد الأمن القومي المصري بصفة خاصة، والأمن القومي العربي.

٥) إن التدخُّل العسكري لحلف الناتو في ليبيا خلق قلقًا لدى دول الجوار من احتمال تكرار مثل هذه التجربة مع تلك الدول، فضلاً عن طبيعة المصالح العسكرية والسياسيَّة التي تنشأ إثر هذا التدخُّل الدولي، وتمثل ضغطًا على دول الجوار.

ثانياً: التوصيات:

١) ضرورة وضع إستراتيجيَّة عربية مشتركة، يكون من مهامها تطبيق خطة شاملة لمواجهة الأخطار التي تحددها هذه الإستراتيجيَّة، وتحديد آليات نقلها إلى حيز التنفيذ العملي في الوطن العربي.

٢) ضرورة تفعيل دور جامعة الدول العربية، ومحاولة السعي لعدم تدويل أي أزمة تنشأ في رحاب الدول العربية.

٣) يجب على الدول العربية أن تشارك في عمليات إعادة تعمير ليبيا حتى لا تترك الساحة إلى الدول الأجنبية بما يهدد الأمن القومي العربي.

٤) على الدول العربية أن تدرك أن ليبيا قد تكون معرضة إلى تقسيمها إلى دويلات كما حدث في السودان ومن ثم يجب من الآن وضع استراتيجيات لحماية ليبيا من خطر التقسيم.

٥) ضرورة وضع إستراتيجية شاملة على مستوى الدول العربية من أجل التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجه هذه الدول، وتضعف من تفعيل التعاون بين البلدان العربية.

٦) من الضروري دراسة ثورات حالة تدخل حلف الناتو دراسة وافية، والوقوف على سلبياتها وإيجابياتها، من أجل الاستفادة بما حدث استفادة كاملة تعمل على منع أية تهديد للأمن القومي العربي.

٧) يجب على الدول العربي أن تسعى إلى إنشاء منظمة موازية لحلف الناتو على المستوى العربي، وفي إطار منظمة الأمم المتحدة.

الهوامش

(1) "التدخُّل الدولي في ليبيا: فجر أوديسا"، مجلة الشرق الأوسط، الجمعة ١٩ ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ- ٢٥ مارس ٢٠١١، عدد ١١٨٠٥، ٢٠١١.

(2) علاء الدين منصور، حلف شمال الأطلنطي الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، ٢٠٠٩، ص٩٠.

(3) أشرف محمد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣.. دراسة في تأثير إستراتيجيَّة حلف الناتو، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، عام ٢٠٠٩، جامعة القاهرة، ص١٧٤-٦٧١.

(4) محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخُّل الإنساني في العلاقات الدوليَّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيَّة، الإمارات العربيَّة المُتَّحِدة، ٢٠٠٤، ط١، ص١٣-١٤.

(5) طارق بادء الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان "كوسوفو: دراسة حالة ١٩٨٩-٢٠١١"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، آيار- مايو ٢٠١٢، ص١.

(6) د. ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي بعض الجوانب القانونيَّة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٨٦، ص٣٢٨.

(7) انظر: د. علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١، ط٩، ص٢١٦-٢١٧؛ موسى سليمان موسى، التدخُّل الدولي الإنساني ومشروعية التدخُّل السوري في لبنان، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربيَّة المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٧، ص٣٨.

(8) د. محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، بلا تاريخ، ص٣١١.

(9) د. محمد مصطفى يونس، النظرية العامة لعدم التدخُّل في شؤون الدولة "دراسة فقهية تطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المُعَاصر"، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية الحقوق، ١٩٨٥، ص٣١.

(10) د. على إبراهيم، الحقوق والواجبات الدوليَّة في عالم متغير، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، ١٩٩٩، ص٤١٣.

(11) موسى سليمان موسى، التدخُّل الدولي الإنساني ومشروعية التدخُّل السوري في لبنان، مرجع سابق، ص٣٩.

(12) المرجع السابق، ص٣٩.

(13) انظر: تامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجيَّة تحقيقه، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٥، ص٢١-٣٧.

(14) انظر: جهاد عودة، نظرية الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، عدد ٧٨، أغسطس ١٩٨٥، ص١٥٨-١٦٦.

(15) انظر: سعدي صالح السعدي، الأمن القومي كل لا يقبل التجزئة في الحرب أو في السلم، آفاق عربية، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٨٥، ص٩٥-١٠١.

(16) Fredrik H.Hartman, the relation of nations. 4th Edition (New York, the Macmmillan company, 1973, p.15.

(17) Alan and Peter Nailor, International security.London: oxford university press.1971.p.4.

(18) علي الصاوي، الأبعاد الداخليَّة لمفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، ١٩٨٨، ص ٦٤.

(19) سحر مهدي، بحوث ودراسات: في مفهوم الأمن القومي، جريدة الاتحاد، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤):

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433

(20) المصدر السابق.

(21) المصدر نفسه.

(22) د. عبد الوهاب القصاب، تهديدات الأمن القومي العربي، المؤتمر التاسع عشر، صنعاء- الجمهورية اليمنية، ١٠- ١٣ مايو ٢٠٠٨، المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٨، ص٢.

(23) المركز الفلسطيني للإعلام: الأمن القومي العربي والتحدّي العلمي، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤)، http://www.palestine-info.com/arabic/books/al_fakar/fakr6.htm

(24) أسامة غزالي حرب، "أمن الخليج والأمن القومي العربي"، - "شؤون عربية"، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٥٩- ٦٠.

(25) المركز الفلسطيني للإعلام: الأمن القومي العربي والتحدّي العلمي، مصدر سابق.

(26) المصدر السابق.

(27)بطرس بطرس غالي، الأمم المُتَّحِدة في مُواجهة التحدِّيات الجديدة، التقرير السنوي عن أعمال المُنَظَّمة، نيويورك، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المُتَّحِدة، ١٩٩٥، ص ٣٥٣.

(28) انظر د. محمد شوقي عبد العال، العولمة والتدخُّل الإنساني، مع إشارة لبعض نماذج التدخُّل الدولي في إفريقيا، سلسلة الدراسات المصرية الإفريقيَّة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، جامعة القاهرة)، العدد ٣٠، ٢٠٠٣م..

(29) إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية "دراسة تحليلية" رقم ٩، مركز بروكنجز، الدوحة، ديسمبر ٢٠١٣، ص٣.

(30) رالف شامي وأحمد آل درويش وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ٢٠١٢، ص٢-٣.

(31) قورينا الجديدة: دراسة علمية.. تكشف أسباب الثورة الليبية، ٢٠ نوفمبر ٢٠١١، (مأخوذة بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٤):

http://www.qurynanew.com/22177

(32) المصدر السابق

(33) المصدر نفسه.

(34) Bertelsmann Stiftung, BTI 2010 — Libya Country Report. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2009, P.22.

(35) محمد جمال عرفة، حفاظًا على مصالحها النفطية وأمن الكيان الصهيوني: هل تكرر الولايات المُتَّحِدة سيناريو العراق في ليبيا؟، مجلة المجتمع، العدد: ١٩٤٣، ٧ ربيع الآخر ١٩٣٢هـ الموافق ١٢ مارس ٢٠١١، ص١٥.

(36) موقع الأمم المتحدة: (مأخوذة بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٤)،

http://www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10200.doc.htm

(37) أطلقت القوات البحرية البريطانية والأميركيَّة ١١٠ صواريخ توماهوك على الأقل، بالإضافة إلى عددٍ غير معروف من الذخائر الجوية قبل استلام حلف الناتو قيادة العمليات حسب تقارير.

http://articles.cnn.com/2011-03-19/world/libya.civil.war_1_misrata-missiles-fighter-jets?_s=PM:WORLD

(38) موقع حلف الناتو: (مأخوذة بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٤)،

http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_71652.htm

(39) زهير صالح عقيلة أبريك، التدخُّل الدولي الإنساني في الثورة الليبية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربيَّة، المُنَظَّمة العربيَّة للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢١١.

(40) المرجع السابق، ص١٣١.

(41) د. عماد الدين عطا الله المحمد، "التدخُّل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام"، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٧٧ وما بعدها.

(42) انظر: نص القرار رقم (١٩٧٠) لسنة ٢٠١١.

(43) انظر: نص القرار رقم (١٩٧٣) لسنة ٢٠١١.

(44) لعمامرة ليندة، دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، كلية الحقوق، ٢٠١٢، ص٩٩.

(45) للمزيد من التفاصيل عن مبدأ مسئولية الحماية انظر: د. صالح محمد محمود بدر الدين، مبدأ مسؤولية الحماية في القانون الدولي، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، ٢٠١٢.

(46) زهير صالح عقيلة أبريك، التدخُّل الدولي الإنساني في الثورة الليبية، مرجع سابق، ص٢١٥.

(47) المرجع السابق، ص٢١٦.

(48) السيد شبل، حلف الناتو وخطورة تواجده بالمنطقة على الأمن القومي العربي، مجلة الوعي العربي، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤):

http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=10544

(49) أشرف محمد كشك، الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج: تحدٍ جديد للأمن القومي الإيراني، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسيَّة والإستراتيجيَّة، القاهرة، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤):

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN124.HTM

(50)انظر: د. ريم محمد موسى، الثورات العربيَّة ومستقبل التغيير السياسي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر– فلدلفيا السابع عشر– ثقافة التغيير، كلية الآداب والفنون– جامعة فلدلفيا، ٢٠١٢ م، د. جهاد عودة، الثورات العربيَّة وأثرها على طبيعة التغير الدولي: بناء الإشكالية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠١٣، وزير الخارجيَّة الجيبوتي: كل الدول العربيَّة تأثَّرت بالربيع العربي، جريدة القبس الكويتية، ٢٧ يونيه ٢٠١٢، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤):

http://www.alqabas.com.kw/node/86779

(51) Panl Galiis, NATO and Energy Security, GRS Report for Congerss, March 2006.

http://www.fas.org

(52)د. محمد حسون، الإستراتيجيَّة التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيَّة، المجلد ٢٦، العدد الثاني ٢٠١٠، ص٣٦٣.

(53) د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطوُّر المُعَاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، ١٩٨٤، القاهرة، ص٨٣.

(54) د. أشرف محمد كشك، التدخُّل الأطلسي في ليبيا.. انتهاء الحدود بين الأمن الإقليمي والعالمي، صحيفة عمان العمانية، ١٢ أبريل ٢٠١١.

(55) د. محمد حسون، الإستراتيجيَّة التوسُّعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص٩٤٣.

(56) أشرف كشك، حلف الناتو. من "الشراكة الجديدة" إلى التدخُّل في الأزمات العربيَّة، مصدر سابق.

(57) د. أشرف محمد كشك، السياسات الجديدة لحلف الناتو ودلالاتها الإقليمية، صحيفة عمان العمانية، ١٢ يناير ٢٠١١.

(58)Dr. Ashraf Kishk, Raegional Security Models Propsed for the Gulf Region (analysis of GCC Iran interactions) Gulf Researsh meeting, Cambride University 7-10 July, 2010.

(59) أشرف كشك، حلف الناتو. من "الشراكة الجديدة" إلى التدخُّل في الأزمات العربيَّة، مصدر سابق.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١) "التدخُّل الدولي في ليبيا: فجر أوديسا"، مجلة الشرق الأوسط، الجمعة ١٩ ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ- ٢٥ مارس ٢٠١١، عدد ١١٨٠٥، ٢٠١١.

٢) إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية "دراسة تحليلية" رقم ٩، مركز بروكنجز، الدوحة، ديسمبر ٢٠١٣.

٣) إدريس بوكرا (مبدأ عدم التدخُّل في القانون الدولي المُعَاصر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٩٠.

٤) أسامة غزالي حرب، "أمن الخليج والأمن القومي العربي"، - "شؤون عربية"، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤).

٥) د. أشرف محمد كشك، التدخُّل الأطلسي في ليبيا.. انتهاء الحدود بين الأمن الإقليمي والعالمي، صحيفة عمان العمانية، ١٢ أبريل ٢٠١١.

٦) أشرف محمد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣.. دراسة في تأثير إستراتيجيَّة حلف الناتو، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، عام ٢٠٠٩، جامعة القاهرة.

٧) أمير كمال محمد دسوقى (مبدأ عدم التدخُّل بين النظرية والتطبيق في إطار مُنَظَّمة الوحدة الإفريقيَّة)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ١٩٩٠.

٨) ايف ساندوز، الحق في التدخُّل أو واجب التدخُّل والحق في المساعدة،: عمَّ نتكلم؟، المجلة الدوليَّة للصليب الأحمر، السنة الخامسة، ع: ٢٥، ١٩٩٢، ص١٨٦-١٨٧.

٩) بطرس بطرس غالي، الأمم المُتَّحِدة في مُواجهة التحدِّيات الجديدة، التقرير السنوي عن أعمال المُنَظَّمة، نيويورك، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المُتَّحِدة، ١٩٩٥، ص ٣٥٣.

١٠) تامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجيَّة تحقيقه، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٥.

١١) د. جهاد عودة، الثورات العربيَّة وأثرها على طبيعة التغير الدولي: بناء الإشكالية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠١٣.

١٢) د. جهاد عودة، نظرية الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، عدد ٧٨، أغسطس ١٩٨٥.

١٣) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطوُّر المُعَاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، ١٩٨٤، القاهرة.

١٤) حسام حسن حسان (التدخُّل الإنساني في القانون الدولي المُعَاصر)، دار النهضة العربيَّة ٢٠٠٤.

١٥) رالف شامي وأحمد آل درويش وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ٢٠١٢.

١٦) ريم محمد موسى، الثورات العربيَّة ومستقبل التغيير السياسي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر – فلدلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير، كلية الآداب والفنون– جامعة فلدلفيا، ٢٠١٢ م.

١٧) زهير صالح عقيلة أبريك، التدخُّل الدولي الإنساني في الثورة الليبية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربيَّة، المُنَظَّمة العربيَّة للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٣.

١٨) سعدي صالح السعدي، الأمن القومي كل لا يقبل التجزئة في الحرب أو في السلم، آفاق عربية، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٨٥.

١٩) د. صالح محمد محمود بدر الدين، مبدأ مسؤولية الحماية في القانون الدولي، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٠) طارق بادء الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان "كوسوفو: دراسة حالة ١٩٨٩– ٢٠١١"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، آيار– مايو ٢٠١٢.

٢١) عاطف علي علي الصالحي (مشروعية التدخُّل الدولي وفقًا لقواعد القانون الدولي العام)، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق ٢٠٠٨.

٢٢) عبد الوهاب القصاب، تهديدات الأمن القومي العربي، المؤتمر التاسع عشر، صنعاء– الجمهورية اليمنية، ١٠– ١٣ مايو ٢٠٠٨، المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٨.

٢٣) علاء الدين منصور، حلف شمال الأطلنطي الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، ٢٠٠٩.

٢٤) د. على إبراهيم، الحقوق والواجبات الدوليَّة في عالم متغير، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٥) علي الصاوي، الأبعاد الداخليَّة لمفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، ١٩٨٨.

٢٦) علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١، ط٩.

٢٧) عماد الدين عطا الله المحمد، "التدخُّل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام"، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢٨) القرار رقم (١٩٧٠) لسنة ٢٠١١.

٢٩) القرار رقم (١٩٧٣) لسنة ٢٠١١.

٣٠) لعمامرة ليندة، دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، كلية الحقوق، ٢٠١٢.

٣١) محمد جمال عرفة، حفاظًا على مصالحها النفطية وأمن الكيان الصهيوني: هل تكرر الولايات المُتَّحِدة سيناريو العراق في ليبيا؟، مجلة المجتمع، العدد: ١٩٤٣، ٧ ربيع الآخر ١٩٣٢هـ الموافق ١٢ مارس ٢٠١١.

٣٢) د. محمد حسون، الإستراتيجيَّة التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيَّة، المجلد ٢٦، العدد الثاني ٢٠١٠.

٣٣) د. محمد شوقي عبد العال، العولمة والتدخُّل الإنساني، مع إشارة لبعض نماذج التدخُّل الدولي في إفريقيا، سلسلة الدراسات المصرية الإفريقيَّة، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، جامعة القاهرة)، العدد ٣٠، ٢٠٠٣م.

٣٤) د. محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، بلا تاريخ.

٣٥) محمد مصطفى يونس، النظرية العامة لعدم التدخُّل في شؤون الدول، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

٣٦) د. محمد مصطفى يونس، النظرية العامة لعدم التدخُّل في شؤون الدولة "دراسة فقهية تطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المُعَاصر"، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية الحقوق، ١٩٨٥.

٣٧) محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخُّل الإنساني في العلاقات الدوليَّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيَّة، الإمارات العربيَّة المُتَّحِدة، ٢٠٠٤، ط١.

٣٨) معاوية عودة السوالقة، التدخُّل العسكري الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠٠٩.

٣٩) د. ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي بعض الجوانب القانونيَّة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٨٦.

٤٠) موسى سليمان موسى (التدخُّل الدولي الإنساني ومشروعية التدخُّل السوري في لبنان)، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربيَّة المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٧.

٤١) موسى سليمان موسى، التدخُّل الدولي الإنساني ومشروعية التدخُّل السوري في لبنان، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربيَّة المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٧.

ثانياً: مراجع باللغة الأنجليزية:

1) Alan and Peter Nailor, International security.London: oxford university press.1971.

2) B.SeyBolt, Taylor, Humanitarian Military Intervention: the conditions for success of failure Oxford University of New York, 2007.

3) Bertelsmann Stiftung, BTI 2010 — Libya Country Report. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2009.

4) Brownlie, Ian, International Law and the Use of Force by States, (Oxford: Charendon Press, 1963.

5) Dr. Ashraf Kishk, Raegional Security Models Propsed for the Gulf Region (analysis of GCC Iran interactions) Gulf Researsh meeting, Cambride University 7-10 July, 2010.

6) Fredrik H.Hartman, the relation of nations. 4th Edition (New York, the Macmmillan company, 1973.

7) Hindell, Keith, "An Interventionist Manifesto "International Relations. Vol. 13. No.2 (1996).

8) Lassa FL. Oppenheim, International Law, (London: Longmans, Green and co., 1955.

9) Lassa Openheim & Herech Lauterpacht, International Law, Vol. 1, London University of Edinburghk 1967.

10) Micael J. Glennon, "The New Interventionism: "The Search for a Interventional Law", Foreign Affairs, (May) June, 1999.

11) Panl Galiis, NATO and Energy Security, GRS Report for Congerss, March 2006http://www.fas.org.

12) Sandoz Yves, Christophe Swinarski & Bruno Zimmerman, Commentary on the Additional Protocols to the Geneva Conventions of 12 August 1949 (1987) ; Schindler Dietrich & jiri Toman, (eds.,), The Laws of Armed Conflicts: A collection of conventions, Resolutions and Other Documents, 1988; Lillich, Richord B., (ed.), Humanitarian Intervention and the United Nations, (charlottersville: university press of Virginia, 1973.

ثالثاً: مواقع إلكترونية:

١) أشرف محمد كشك، الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج: تحدٍ جديد للأمن القومي الإيراني، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسيَّة والإستراتيجيَّة، القاهرة، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤):

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN124.HTM.

٢) سحر مهدي، بحوث ودراسات: في مفهوم الأمن القومي، جريدة الاتحاد، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤):

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433.

٣) السيد شبل، حلف الناتو وخطورة تواجده بالمنطقة على الأمن القومي العربي، مجلة الوعي العربي، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤):

http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=10544.

٤) قورينا الجديدة: دراسة علمية.. تكشف أسباب الثورة الليبية، ٢٠ نوفمبر ٢٠١١، (مأخوذة بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٤):

http://www.qurynanew.com/22177.

٥) المركز الفلسطيني للإعلام: الأمن القومي العربي والتحدّي العلمي، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤)،

http://www.palestine-info.com/arabic/books/al_fakar/fakr6.htm.

٦) موقع الأمم المتحدة: (مأخوذة بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٤)،

http://www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10200.doc.htm.

٧) موقع حلف الناتو: (مأخوذة بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٤)،

http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_71652.htm.

٨) وزير الخارجيَّة الجيبوتي: كل الدول العربيَّة تأثَّرت بالربيع العربي، جريدة القبس الكويتية، ٢٧ يونيه ٢٠١٢، (مأخوذة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٤):

http://www.alqabas.com.kw/node/86779.